



الصفحة الرئيسية

من نحن

أهدافنا

الأخبار

المقالات

المقابلات

استفتاءات

تعليقات

معرض الصور

مكتبة التجمع

الشباب

المرأة

مواقع مختارة

معلومات اخرى

رؤيتنا المستقبلية

منظور التجمع الإسلامي السلفي لإصلاح الأوضاع المحلية 2008م

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد
فإن التجمع الإسلامي السلفي يسعى في جميع مناشطه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في حياة الأمة - وهي شريعة الوسطية بعيدا عن الإفراط والتفريط وذلك من خلال النظام السياسي الذي ارتضينا أن نبدل جهندا في تحقيق مقاصد الشرع الحكيم من خلاله.
وسبيلنا في ذلك دعوة الناس إلى تبني هذا الحق ، ومن وسائلنا في هذا المجال الدفع ببعض شباب الدعوة للمشاركة وخوض غمار الحياة السياسية في هذا البلد فضلا عن دعم من يتوافق معنا في رؤيتنا للإصلاح ومنهجتنا في التغيير من أجل تصحيح المسار وإصلاح حال الأمة .
ومن أهم هذه المواقع السياسية عضوية مجلس الأمة ليكونوا بذلك قديرات ودعاة لبنيان ما تحمله هذه الدعوة المباركة من خير عميم ، ووسائل لتحقيق صلاح الأمة وفلاحها في دينها وأخرتها .
فحين اليوم في بلدنا الكويت أحوج ما نكون إلى العودة إلى ما تحمله هذه الدعوة المباركة من قيم ومثل عليا نرى فيها السبيل الأمثل لإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد والنهوض بها من جديد .
فقد شهدت المساحة السياسية في الكويت مؤخرا كثيرا من التوترات والتجاذبات وتفاقم الأزمات خلال فترة دواعية لبيان ما تحمله هذه الدعوة المباركة من خير عميم ، ووسائل لتحقيق صلاح الأمة وفلاحها في دينها وأخرتها .
مجلس الأمة مرتين بسبب انعدام الاستقرار السياسي ، وتسبب ذلك في تعطيل مسيرة التنمية والإصلاح وتفاقم المشكلات المحلية وبروز التحديات التي تواجه الكويت ، الأمر الذي تسبب في تأخر البلاد عن مواكبة التقدم المنشود.

مشكلات وتداعيات :

ولعل من أهم المشكلات التي تواجهها اليوم والتي تسببت في مثل هذا التردى هو التفريط في ثروة الكويت والسعي لتبديدها تحت مسميات كثيرة ، غياب الرؤية الواضحة والتخطيط لمستقبل البلد .
الأمر الذي انعكس سلبا على السلطتين التشريعية والتنفيذية وما رافق ذلك من تراجع في الأداء الحكومي وعمل مجلس الأمة ، وانتشار لبعض الممارسات المرفوضة شرعا من قبيل شراء الأهم والمحسوبية وتجاهل معايير الأمانة والكفاءة في شغل المناصب القيادية في الدولة .
وكان من تداعياته أيضا: تسرب هذا الفساد إلى أجهزة الدولة وبعض قياديين وموظفيها في القطاع الحكومي والخاص .

أوراق الإصلاح :

وفي اعتقادنا أن أول ورقة لإصلاح مواطن الخلل بها هذا التراجع تتمثل في ورفقتك وصوتك أيها الناخب فلا تفرط بها فانت اليوم في موقع المسؤولية و عليك أمانة جسيمة فيما أن تقود البلاد إلى طريق الإصلاح من خلال صناديق الاقتراع أو تسهم في استمرار تردى الأوضاع بتخلك عن القيام بواجبك المنوط بك والمتمثل في حسن اختيار مرشحك امتثالا لقوله تعالى : (إن خير من استأجرت القوي الأمين) فكن مع القوي الأمين ، وأعرض عن سواه ، وواجه من يبيع مستقبلك ومستقبل أهلك ووطنك..
ولتقف اليوم بدم واحدة لتحارب أولئك الذين يسعون إلى الوصول إلى مقاعد مجلس الأمة بشراء الأمانة ، وخيانة العهد والأمانة ..
دعونا نقف في وجه من تلطخت أيديهم بنهب ثروات الكويت وثرورات أبنائها أينما كانت مواقعهم ..
فمستقبل الكويت وشعبها اليوم في الميزان فيما أن ترفى به وإما أن تنتهي به إلى نفق مظلم..

التشكيل الحكومي:

أما الورقة الثانية للإصلاح فإنها تتمثل في نظام التشكيل الحكومي وفيها شقان :
الأول : مراجعة السياسة المالية ومعايير الإنفاق العام للحكومة المقبلة ، فالحكومة الحالية تتحمل 80% من نتائج الممارسات الخاطئة وما آلت إليه الأوضاع بعيدا عن تحقيق التوازن وضمان الأمن والاستقرار المالي .
ويبرز هنا دور سمو الأمير ليقف أمام هذه الحالة من انعدام التوازن ، ويعد النظر في التشكيل الحكومي القادم بحيث يقدم أصحاب الكفاءة والأمانة ممن يحملون القدرة على قيادة بلدنا إلى طريق الإصلاح والتنمية بحيث يتم ذلك التشكيل الحكومي بعد مشاورات للكل السياسية في تكليف رئيس الوزراء واختيار الوزراء وأن يكون هذا التشكيل منسجما مع نتائج انتخابات مجلس الأمة وهذا على المدى القريب..
أما على المدى البعيد فإنه يجب علينا أن نعيد النظر في نظام التكليف الوزاري لتجنب التنازيم والتنازيم وتوافقا بين الحكومة والمجلس ..بعيدا عن الطائفية والحزبية والمحسوبية وغياب اعتبار المصالح الخاصة..
وفي سياق تحقيق الإصلاح المنشود فإننا نرى أن الدعوة لتبني نظام الأحزاب لا تنسجم مع توجهاتنا للنهوض بعبء الإصلاح السياسي وذلك بالنظر إلى ما تسبب فيه نظام الأحزاب من مفاسد في بعض الدول العربية وما أدى إليه من ترسيخ للطائفية وإثارة لثيران الصراع الطائفي والحزبي، بل ندعو إلى نظام وسطي متكامل يكون لمجلس الأمة الرأي فيه لمنح الثقة المسبقة لتكليف رئيس الوزراء واختيار وزرائه، وهذا يستوجب إحداث تغيير دستوري يلزم طرفي الدستور الالتزام به .
وتلك هي نظرنا العامة لأوضاعنا السياسية..

أولويات القضايا :

أما على صعيد القضايا المحلية وترتيب أولوياتها فإننا نرى في التصور التالي ملخصا لأبرز التحديات التي تواجه بلدنا الكويت والطرق الكفيلة بعلاجها وذلك وفق درجة أهميتها وخطورة انعكاسها على مستقبلنا :

أولا : تطبيق الشريعة

الشريعة منهج رباني ودستور حياة ، من لدن حكيم خبير ، وهي الشريعة الوحيدة المتكاملة والشاملة لحياة البشر . وهي صالحة لكل زمان ومكان ، وهي سبيل العز والتكمن واستتباب الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع .
ولا سبيل إلى تطبيقها إلا بالحكمة والموعظة الحسنة وإقناع الناس بصلاحها والعمل على تفعيل أحكامها من خلال النظام الدستوري الذي ارتضيناه .
وهنا يبرز هدفا وسعيانا الحثيث لاجل تطبيق الشريعة متكاملة على أرض الواقع ، والسير نحو هذا الهدف تدريجيا حتى يتم تحقيقه .
ولعل من أبرز أهداف الشريعة الإسلامية العمل على تحقيق مصالح الناس في حياتهم وتحسين ظروفهم المعيشية ومحاربة الفساد واجتثاث جذوره .

ثانيا : العمل السياسي

ولذلك بالعمل على تقويم وإصلاح المسيرة السياسية بما يحقق الاستقرار والتعاون والابتعاد عن مواطن التنازيم ويوزر التوتر؛ وهذا بدوره يفرض علينا الاجتهاد في دراسة العملية الانتخابية بهدف إنجاح القوي الأمين ومحاربة الفساد بشتى صورته وأشكاله.

ثالثا : قضية الأمن الوطني

- ينبغي التأكيد على حق الإنسان في الأمن وأن تحترم حرمة الشخصية والألا يتعرض إلى ما يمس حياته وكرامته إلا وفق أحكام القانون ، ولتفعيل قضية الأمن الوطني ينبغي اتباع الخطوات التالية :
- 1- أن تبني الدولة خطة واضحة ومحددة المعالم للاعداد لأمن وطني متكامل ، وهذه الخطة تنبثق من ديننا الإسلامي ونهج أمنا العريق وتراثنا الثليل.
 - 2-تحكيم شرع الله فالشريعة الإسلامية هي الإطار الشامل للإصلاح لجميع جوانب الحياة والكفيل بتحقيق الأمن المنشود.
 - 3-تعزيز معاني الحرية والممارسة التائبية وحرية الكلمة وتشجيع الكفاءات الوطنية المتميزة للتعامل الأمثل مع الخصوصية الكويتية المتمثلة في قلّة عدد السكان وصفر المساحة وندرة الموارد .
 - 4-تمتع المزيد من الحريات والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي .
 - 5-تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية على أساس إسلامي .
 - 6-تمكين الكفاءات المخلصة من تقلد المراكز القيادية في الدولة .
 - 7-رفع كفاءة أجهزة الأمن من خلال التدريب التأهيلي والفني الفعال .
 - 8-محاربة كل ما يخل بالأمن الداخلي كالجرائم والمخدرات والمسكرات .
 - 9-تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة .
 - 10-إقامة نظام دفاعي حديث ورفع كفاءة الجندي الكويتي وتدريبه على أحدث الأسلحة .
 - 11-أهمية ربط الأمن بالناحية الاقتصادية من خلال وضع برامج تنمية لتنويع مصادر الدخل ، وإعادة توجيه الاستثمارات الخارجية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق الاستثمار الأمثل لأموالنا .



بحث داخل الموقع

بحث

لقائمة البريدية

*** البريد الإلكتروني ***

اشترك

حذف اشترك

ارسل

كثير المواضيع قراءة

« الأخبار

« المقالات

« مختارات

« مقالات

« بيانات

رابعا : قضايا التوظيف والعمل

وتبرز هنا ضرورة العمل على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين والعمل على رفع دخل الأسرة ، لا سيما إذا علمنا أنه سيبدل إلى سوق العمل في الأثني عشرة سنة القادمة ما يقرب من 350 ألف كويتي وكويتية ، ولو تم توظيفهم في الجهاز الحكومي لارتفع مجمل رواتبهم إلى ما يزيد عن 14 مليار دينار وحيداً سنواً تستظر الحكومة إلى خفض الرواتب وتقليص الخدمات الحكومية والاندحار إلى مستوى دول العالم الثالث للفقر .

- 1- إعادة هيكلة الاقتصاد والخصخصة لخدمات الإنتاج الحكومية وأجهزة الدولة .
- 2- إعادة هيكلة التعليم والإعداد المهني بما يرفع من كفاءة مخرجات التعليم والتأهيل بما يتوافق واحتياجات اقتصاد المستقبل ورفع كفاءة الاقتصاد الكويتي في سوق التنافس العالمي وتوزيع مصادر الدخل .
- 3- استهداف تنمية القطاع الخاص واقتصاد ذوي الدخل المحدود والمتوسط على وجه الخصوص بما يفتح آفاق فرص العمل المجزي أمام المواطن ورفع مستوى دخل الأسرة
- 4- إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بهدف تحويل دوره إلى عنصر من عناصر التنمية ورفع عجلة الإصلاح والتنمية وتقليص قاعد الجهاز الوظيفي الحكومي لتقديم خدمات التنمية بكفاءة عالية وتكاليف محدودة وتوفير التكلفة لتتحول دخول النفط إلى ميزانية التنمية والاستثمار بدلا من ميزانية الأعباء والاستهلاك .
- 5- إعادة التوازن إلى نظام العمل في القطاعين الخاص والحكومي بما يسهم في توجيه العمالة الكويتية إلى القطاع الخاص بعد التأهيل وإعادة التدريب .
- 6- تبني برنامج شبكة أمان اجتماعية للحفاظ على دخل الأسرة الكويتية في مرحلة الانتقال من محدودية الوظيفة الحكومية إلى سعة الرزق في القطاع الخاص سواء بالاستثمار أو بالتوظيف .

خامسا : القضية الإسكانية :

- تتفاقم المشكلة الإسكانية يوماً بعد يوم ، وتقف الحكومة عاجزة عن مواكبة الطلبات المتراكمة التي وصل عددها إلى 60 ألف طلب ويزيادة سنوية تقدر بحوالي 6 آلاف طلب بينما يصل عدد الوحدات المنجزة إلى 3 آلاف وحدة سكنية سنويا ، ما يعني فترة انتظار تستمر لأكثر من 15 عاماً .
- كل هذا يؤكد على صعوبة مواجهة المشكلة الإسكانية إلا بخطة محكمة وبميزانية كبيرة ، ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال :
- 1-توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية القادمة .
 - 2-تفعيل در القطاع الخاص وإشراكه بصورة كبيرة في تجهيز البنية التحتية وبيع القسام بأسعار تنافسية .
 - 3-توفير الميزانيات الكافية لتنظيمية تكلفة المشاريع والبنية التحتية والبناء .
 - 4-توفير بدائل عدة لمعالجة المشكلة الإسكانية ومنها نظام الأرض والقرض ، ونظام الوحدات السكنية الجاهزة ونظام القرض فقط .
 - 5-اعتماد نظام الشقق السكنية الموقتة .
 - 6-زيادة المخصصات المالية للصراف على بدلات الإيجار .
 - 7-خفض أسعار الأراضي والعقارات والسعي للحد من ارتفاع الإيجارات .
 - 8-تهيئة مدن جديدة بكامل الخدمات في شمال الكويت وجنوبها .
 - 9خلق موارد مالية متجددة لتمويل الاحتياجات الإسكانية وربط هذه الاحتياجات بالاقتصاد الوطني من خلال زيادة فعاليات دور القطاع الخاص.

سادسا : قضية الإصلاح الاقتصادي :

- يمر الاقتصاد الكويتي بطروف استثنائية تتطلب تضافر الجهود من مختلف الأطراف بالدولة لتفعل كل الدراسات والتوصيات التي صدرت عن كثير من الخبراء المحلية والأجنبية ويجب أن يكون القرار الاقتصادي بعيدا عن الأهواء السياسية والفردية .
- كما أن الإصلاح الاقتصادي الكويتي يتطلب الخبرة والمشورة والرأي الفني الصحيح والأمانة والجرأة في التنفيذ وبأن يتم أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:
- 1-أن تكون هناك جهة عليا تعمل على قيادة التخطيط الاقتصادي في البلاد ومن ذلك إنشاء مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي .
 - 2-وضع رؤية جديدة لسوق الأوراق المالية ودعم القطاع الخاص وإنشاء هيئة سوق المال وتلك لتعزيز الثقة والصدقية بمؤسسات الدولة الاقتصادية .
 - 3-إصدار قانون الخصخصة وتعيين اللجنة العليا التي تقوم بمهمة الخصخصة ، وتقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي عالم الأسواق ، ونظم الأسعار ، والعمل على الحد من أي آثار سلبية لعملية الخصخصة ، ويتكفل خاص في جانب العمالة الوطنية ، ومنع الاحتكار ، وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي .
 - 4-إعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في النشاط الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار المتاحة أمامه .
 - 5-الحد من تضخم الجهاز التنفيذي للدولة ، وإعادة هيكلته والعمل على رفع كفاءته ليبنى متطلبات عملية الإصلاح ، وإدارة عملية التنمية مع العمل على تأهيل قوة العمل الفاضلة للتحول إلى القطاع الخاص .
 - 6-إعادة هيكلة سوق العمل الكويتي بما يضمن الاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية ، وما يستلزمه ذلك من مراجعة لسياسة التوظيف ، ونظام الخدمة المدنية ، وقانون العمل في القطاع الخاص .
 - 7-معالجة الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة للدولة ، وربط الخطة بالميزانية وتفعيل دور الميزانية بوصفها أداة تخطيطية والعمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري والإداري ، وعلى رفع كفاءة برامج هذا الإنفاق ، وضرورة معالجة الباب الأول للميزانية ، واتخاذ السبل القابلة لاحتواء أي عجز في الميزانية العامة .
 - 8-إعادة توجيه نظام التعليم والتدريب لتأمين مطابقة المخرج من الاحتياجات المستقبلية وفق رؤية واضحة لدور هذا النظام في عملية التنمية المستدامة ، وفي توفير عمالة وطنية مؤهلة ومدربة للعمل في مجالات وأنشطة يقوم بها القطاع الخاص .
 - 9-الحد من التباطق في تنفيذ عملية الإصلاح المالي والاقتصادي ، وما يستلزمه من سياسات تصحيحية ومن تشريعات ونظم قد تتفاقم من حدة الاختلالات في بنية الاقتصاد الكويتي ، وهناك خشية من أن يؤدي الارتفاع الرائن في أسعار النفط إلى فقدان الحماس لتبني برنامج إصلاح شامل ، في الوقت الذي تتزايد فيه وطأة الضغوط على الميزانية العامة ، ومن ثم القدرة التمويلية للدولة ، ويضعف فيه القطاع الخاص وتزداد حاجته إلى السيولة وإلى بيئة عمل أكثر ملاءمة لطروف الاقتصاد الحر .
 - 10-معالجة الاختلالات في الاقتصاد الكويتي لتفادى تفاقم الأعباء المالية على الميزانية العامة في اتجاه تحقيق عجز مالي مستدام ، وتآكل الاحتياطات المالية للدولة ، واضطراب سوق العمل نتيجة تزايد أعداد القادمين إليه مع عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعابهم .
 - 11-استحداث صندوق وطني للتنمية برأس مال مليار دينار للإنفاق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في إدارتها بعد دراسة جدواها ، بما لا يزيد عن 25% ، ثم التخرج منها بعد وفوقها على أرجلها ، بشرط ألا تدخل فيه الفوائد الربوية ، وبحيث يكون الصندوق موجها إلى الشباب الكويتي ويستهدف الكفاءات من الشباب عامة وذوي الدخل المتوسط والمحدودة على وجه الخصوص .

سابعاً : قضية مديونيات المواطنين :

- يرى ثلاثة أرباع المجتمع الكويتي أن قضية إسقاط ديون القروض الاستهلاكية أصبحت قضيتهم الملحة والمهمة في الوقت الحاضر ويبدو أن ذلك يرجع إلى الأسباب التالية :
- أنه لا توجد أسرة كويتية إلا وتعاني بدرجات متفاوتة من تأثير إسقاط القروض على دخلها الشهري .
- الوعود الانتخابية التي أطلقها بعض المرشحين ومن ثم النواب يبنين هذا المطلب وتفعيله تشريعياً .
- القروض المالية الكبيرة للسنة الخامسة على التوالي في ميزانية الدولة والتاجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً ، ما أقرى البعض بالمطالبة بإسقاط المديونيات لا سيما وقد بدأت الحكومة بالتفكير في إسقاط بعض ديونها عن الدول الأخرى المجاورة .
- هناك آثار سلبية كثيرة على الإدارة العامة لمالية الدولة في حال تطبيق هذا التوجه نحو إسقاط المديونيات قد يكون من أبرزها الإخلال بالية تسديد القروض مستقبلاً ، فضلا عن تنامي الرغبة لدى المواطنين في زيادة القروض عليهم .

الحلول المقترحة :

- 1- ينبغي ألا يكون إسقاط المديونيات بشكل عشوائي غير مدروس بل يجب التفريق بين الاحتياجات المختلفة للمواطنين
- 2- دعم إنشاء صندوق المصيرين لمساعدة المواطنين الذي أقره مجلس الأمة السابق .
- 3- تنمية وعي المواطنين بالآثار السلبية للقروض الكمالية والاقتصاد على الضرورات وتعزيز مبدأ السداد الفوري والاقتصاد المعيشي وتفتين المصروفات ومكافحة ثقافة الاستهلاك غير المبرر .
- 4- سد ابواب الربا المحرم والفوائد المركبة التي تفرضها البنوك على المقرضين والتي تسهم في تفاقم مشكلة الديون ، والاتجاه إلى تعزيز القروض الحسنة والتكافل الاجتماعي .
- 5- تطبيق قانون الزكاة الذي أقره مجلس الأمة ، وتوسع تطبيقه ليشمل جميع مصارف الزكاة .

ثامناً : قضية التعليم :

في دراسة أجرتها وزارة التربية بدعم فني من البنك الدولي عن مؤشرات التعليم في الكويت اتضح التالي :

- 1-رغم الاتفاق الكبير على التعليم في الكويت (6,3%) من الناتج المحلي الإجمالي) فإن الرواتب والأجور تلتهم 93% من ميزانية وزارة التربية ولا يبقى للأجهزة والوسائل التعليمية والصيانة والخدمات إلا النزر اليسير .
- 2-ارتفاع نسب رسوب الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية إلى الخمس تقريبا ، وارتفاع معدل التسرب من الثانوي (13,7% للذكور ، و 5,6% للإناث) وهي نسبة تمثل ضعف نظيراتها في الدول العربية وعثر أضعافها في دول شرق آسيا
- 3-تدني ساعات الدراسة الفعلية السنوية في المدارس الحكومية بسبب الغياب الذي يلاهم 192ساعة في السنة في المراحل الأربع في المتوسط عام 2003) وجدير بالذكر أن أيام الدراسة الرسمية في الكويت لا تزيد عن الـ160 يوما في السنة ، وهو ما يقل عن المعدل العالمي البالغ 200 يوما في السنة)
- 4-ضعف التحصيل العلمي أوصل الكويت إلى مؤخرة الدول في الاختبارات العالمية في الرياضيات ومهارات القراءة ، ذلك أن التعليم يركز على مهارات التذكر على حساب مهارات التفكير .
- 5-تزايد إقبال الأسر الكويتية على تعليم أبنائهم في مدارس التعليم الخاص التي تنامت أعدادها لتبلغ 42% من التلاميذ الكويتيين عام 2003 مقابل 3% فقط عام 1990 .

ويتطلب إصلاح التعليم في الكويت الخطوات التالية :

- 1-إصلاح بيئة التعليم في قيمها وأخلاقياتها وممارساتها .
- 2-الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية في التعليم والسعي لبناء الإنسان الصالح المؤهل علمياً وأخلاقياً وسلوكياً .
- 3-إعادة هيكلة التعليم وتجديد قياداته ثم إعادة تأهيل العاملين فيه مهنيا وإداريا
- 4-تطوير وإصلاح المنشآت التعليمية لمواكبة التطورات الحديثة .
- 5-إعادة صياغة وتطوير المناهج الدراسية ورفع كفاءتها وتحسين طرق وأساليب التدريس .
- 6- تشجيع ودعم المؤسسات الوقفية التعليمية والتي تؤدي دورا بارزا في رفع كفاءة التعليم وتأهيل المخرجات المناسبة
- 7-الاهتمام بالتعليم العالي وتأهيل الطلبة والطالبات لمواكبة متطلبات المجتمع من الكفاءات المدربة والمتخصصة في شتى المجالات .
- 8-معالجة مشكلة الرسوب في التعليم وبحث الطرق المناسبة لتوجيه الطلبة والطالبات إلى التخصصات التي تتناسب وإمكاناتهم .

تاسعاً: غلاء الأسعار:

إن الارتفاع الجنوني للأسعار يتقلد وقد يعجز ميزانية الأسرة محدودة ومتوسطة الدخل- مما سيكون له انعكاس سلبي على استقرار الأسرة والاستقرار الاجتماعي والسياسي ؛ لذلك فإن هذه القضية يجب أن تكون من الأولويات في الوقت الحاضر لكي تخفف عن كامل المواطن والمقيم غول غلاء الأسعار ولكي يسود الاستقرار الاجتماعي ويقضى على تلمي دافع التهمة بين الناس بسبب مستويات الدخل المتفاوتة .
لذلك فحين نرى بان علاج هذه القضية يرتكز على الخطوات التالية:

- 1-زيادة رواتب الموظفين في الدولة بما يوازي زيادة الأسعار.
- 2-زيادة دعم السلع الأساسية للأسرة وذلك بزيادة الأصناف المدعومة مع تحسين جودتها ، وزيادة كميتها.
- 3-إزالة احتكارات توريد السلع ، وفتح الباب أمام اتحاد الجمعيات التعاونية للاستيراد مباشرة من الخارج .
- 4-محرارية الاحتكارات في السوق الكويتية - وفتح المجال للمنافسة الشريفة ، والتعامل مع المواطنين بمبدأ المساواة ودون تمييز .

عاشرا : قضية الرعاية الصحية

احتلت الكويت فيما مضى مركز الصدارة بين كثير من دول المنطقة في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين والوافدين وقد حاولت الكويت تحسين مستوى الخدمات الصحية ولكن لا زالت الحالة الصحية العامة في تراجع مستمر ، ولمعالجة الأوضاع الصحية يستلزم ما يلي :

- 1-بناء مستشفيات عامة وتخصصية جديدة لمواجهة التطور السكاني والمراني وتزايد أعداد المراجعين .
- 2-تطوير العمل والية مراجعة المرضى والمراجعين .
- 3-زيادة أعداد الأطباء والهيئة التمريضية لتقليل ظاهرة طول فترة المواعيد والانتظار أمام العيادات .
- 4-معالجة نقص الأدوية في بعض المراكز الطبية والمستشفيات ووضع ضوابط في عملية صرف الأدوية .
- 5-تفعيل برامج تأهيل الأطباء داخل البلاد وخارجها واعتماد برامج تأهيل أكثر كفاءة وفعالية .
- 6-التهاج سياسة عدلة للملاج في الخارج ووضع ضوابط واضحة لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة في إعبات الحالات المرضية .
- 7-التطوير الإداري لرفع مستوى الإدارة في المراكز الطبية والمستشفيات .
- 8-تشجيع الترع والوقف الصحي من قبل المواطنين لدعم الرعاية الصحية وإقامة المستشفيات والمستوصفات والأجنحة في المستشفيات .
- 9-تشجيع بناء جامعات خاصة لتخريج الأطباء والمرضى ، وزيادة استيعاب جامعة الكويت وذلك لتشجيع الشباب الكويتي على التخصص في الطب، ومنع تسرب الكفاءات الكويتية والوافدة إلى الخارج .

الحادي عشر : قضايا الشباب :

الشباب عنصر النشاط والقوة في المجتمعات وهو المحرك الأساس لبرامج التنمية الحالية والمستقبلية لذا فمن المهم جدا القيام برعايتهم والاهتمام بهم والمحافظة عليهم من الإهمال المادي والأدبي ، وإيجاد كافة الفرص لخلق جيل صالح يتحلى بالدين والأخلاق الحميدة ويسمو على كل ما يمس كرامته وأخلاقه ، والتأكيد على تعزيز روح المبادرة والإنتاجية؛ لذا يجب التأكيد على الجوانب التالية لتعزيز دور الشباب في بناء المجتمع :

- 1-سن القوانين اللازمة لحماية الشباب والمحافظة عليه وتفعيل كل ما يهدف إلى الاستفادة من طاقاته وإمكانياته .
- 2-تعدد احتياجات الشباب ودراسة قضاياهم ومعرفة توجهاتهم وتطلعاتهم وتبني الظروف الملائمة لتحقيق طموحاتهم وقدراتهم .
- 3-إيجاد الفرص الوظيفية المناسبة للشباب لمعالجة ظاهرة البطالة والسعي إلى خلق فرص الاستثمار والعمل الحر وتشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص .
- 4-ضمان حق التعليم لجميع أنواعه وحرية الإبداع لكافة الشباب وإيجاد القنوات الكافية لإشباع الرغبات والمهارات والهويات لدى الشباب .
- 5-المحافظة على القيم الإسلامية وتعزيز الانتماء للوطن وتأكيد وحدة المجتمع وضرورة تماسك أفراد .
- 6-رعاية الشباب وحمايتهم من الممارسات الخاطئة والتي تستهدف النيل من عقيدته الإسلامية الصافية أو من قيمه وأخلاقه أو سلامته العقلية والصحية
- 7-السعي لتحقيق توفير السكن المناسب لشافة الشباب بتوفير الحصول على الرعاية السكنية في وقت مناسب ، مع توفير بدلات الإيجار قبل ذلك والعمل على خفض القيمة الإيجارية ومعالجة الارتفاع الحاد في أسعار الأراضي .

الثاني عشر : قضية حقوق الإنسان والقضايا الدولية

لقد كرم الله الإنسان بالتوحيد والعبادة، وجعل أساس العلاقة بين الشعوب التعارف قال الله تعالى : (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ) ؛ كما أكد نبينا صلى الله عليه وسلم على مبدأ المساواة والقسط في التعامل مع الناس جميعا .

- ومن هذا المنطلق فإننا نوجز نظرتنا في هذا الشأن في النقاط التالية :
- 1- ترى أن من أساسيات المجتمع الأمان رفع الظلم وإقامة العدل وضمان الحدود الدنيا من التعليم والصحة والعيش الكريم وتوفير مقومات المجتمع المدني. قال تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) .
 - 2- التأكيد على ما جاء به الإسلام وكونه مظلة للأمن والسلام على هذه الأرض ومن هذا المنطلق نتعدد بوجوب معاملة غير المسلمين من المعاهدين والمسلمين بالحسن والرفق وعدم جواز الاعتداء عليهم أو التعرض لهم ماداموا في عهد المسلمين .
 - 3-إن مقتضى العدل والحل يستلزم ألا يواخذ أحد إلا بذنبيه ، مصداقا لقوله تعالى: (ألا تزرر وزر أخرى) .

- 4- احترام العهود والمواثيق بوصفها من أوجب الواجبات قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وحرمة نقض العهد والغر ، لذا ينبغي حث الدول جميعا على الالتزام بالمقررات الدولية ، والعهود الشرعية الموقعة بين الدول .
- 5- نقف ضد الإرهاب الذي حرمة الإسلام ممثلا في الإفساد في الأرض وإهلاك الحرث والنسل وترويع الأمنين ، لكونه يعصم مع مقاصد الشريعة الإسلامية

الثالث عشر : قضية غير محددية الجنسية

يدرك المجتمع الكويتي أهمية معالجة مشكلة غير محددية الجنسية التي تلقي بظلالها من خلال ما تسببه من اختلالات اجتماعية وأمنية في الكويت، كما تؤدي إلى إخراج دولة الكويت في المحافل الدولية والبرلمانية نظرا للحساسية المثقلة وارتباطها بحقوق الإنسان؛ الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ الإجراءات التالية :

- 1-أهمية البت في المشكلة وفق ضوابط محددة وواضحة.
- 2-العمل على توفير الاحتياجات الأساسية لغير محددية الجنسية كالمعمل والتعليم والرعاية الصحية والسفر وقيادة السيارات وتوثيق الزواج واستخراج شهادات الميلاد.
- 3-التأكيد على معالجة هذه المشكلة للتخفيف من حدة التهمة على المجتمع وأثارها المدمرة ولتحقيق تدني معدلات الجريمة .
- 4-تعزيز الجلب الاجتماعي لهذه الفئة حيث ترتبط مع الكويتيين بعلاقات النسب والجوار والمعيشة المشتركة والتي تمتد عبر سنوات طويلة.
- 5-أهمية استقلال إكاثات هذه الفئة في سوق العمل الكويتي عوضا عن العمالة الوافدة من خارج الكويت.
- 6-وضع جدول زمني لمعالجة هذه المشكلة والانتهاؤ منها تماما ونفاذي الكلفة الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المتفائلة.

الرابع عشر : حقوق المرأة :

لقد أعطى الشرع الحكيم للمرأة حقوقا لا مثيل لها قديما أو حديثا بين الأمم فكرمها وحث على رعايتها وصونها وحفظها من موبقات الاستغلال والظلم .
وبالنظر إلى أحوال المرأة في الكويت نجد أن لها حقوقا لا بد من توفيرها ونحن نقف مع هذه الحقوق وسنعمل إن شاء الله على السعي لتحقيقها وإن أهمها ما يلي :

- 1- إضفاء أولاد الكويتية المتزوجة من غير كويتي وتوفير الحياة الكريمة لها .
- 2- تكافؤ فرص العمل والأجر للموظف سواء كان رجلا أو امرأة .
- 3- توفير العلاوة الاجتماعية والسكنية للكويتية التي تتولى أمر أولادها .
- 4- رفع مكانة المرأة أما وبناتا وزوجة وذلك بحفظ كيان الأسرة وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تكفل لها الحياة الكريمة .
- 5- حماية المرأة من كل ما يهدد حياتها وكرامتها الإنسانية ومحاربة المظاهر السلوكية المنحرفة في المجتمع والتي تعصف بالمرأة والرجل .
- 6- الاستفادة من إمكانيات المرأة في دفع عجلة التقدم في المجتمع ، وإشراكها في جميع المجالات التي تتلاءم وقدراتها وطبيعتها ، واستثمارتها في الأمور التي تتطلب الرأي السديد في المجتمع .

الخامس عشر : العمل الخيري الإسلامي :

يعد العمل الخيري دعامة مبنية من دعائم الإسلام فهو يسهم في انتزاع بذور التطرف التي يغيظها الفقر والجهل والظلم ، ويسهم في تقديم الإسلام الصحيح القائم على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويسهم في رفع مستوى التنمية والاقتصاد في الدول الإسلامية .

- والعمل الخيري يحضن بعض الواجبات الأصلية في ديننا كأداء كالتزكاة وجمع الصدقات التي هي حق الفقراء على الأغنياء ، لذا ينبغي الدعوة إلى دعمه وتطويره بكافة الوسائل .
ونحن نبورنا نرى ما يلي :
- 1- تعزيز وتشجيع دور العمل الخيري والتطوعي في الكويت والاستفادة من جهود القائمين عليه في دعم مسيرة التنمية .
 - 2- حماية العمل الخيري وأبوابه البيضاء من موجات التشويه والظلم التي يتعرض لها والتأكيد على نقائه ودوره في المجتمع .

التجمع الإسلامي السلفي